CGEM

الإتحاد العام لمقاولات المغرب

ⵜⴰⴹⴰ ⵜⴰⵎⴰⵜⴰⵢⵜ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵏⵜⵉⵉⵏ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

Confédération Générale des Entreprises du Maroc

PORTNET

الشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية

Guichet Unique National des Procédures du Commerce Extérieur

بورتنيت، مسرع لمعاملاتكم الدولية

الفهرس

السياق	6
ما هو بورتنيت؟	6
بورتنيت، تغيير النموذج	7
لماذا بورتنيت؟	7
مؤهلات ومزايا بورتنيت	8
الجهات المعنية ببورتنيت	9
الخدمات التي يقدمها الشباك الوحيد بورتنيت	10
تقرير الحالة والآفاق المستقبلية	16
الولوج للشباك الوحيد بورتنيت	19
مسرد	19

افتتاحية

يعد مشروع وضع شباك وطني وحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية « بورتنيت » كمنصة مشتركة لتبادل المعطيات المعلوماتية ترمي إلى التخلي عن الطابع المادي لجميع إجراءات التجارة الخارجية، مشروعا وطنيا كبيرا، يمثل محور استراتيجيات العديد من الجهات العامة والخاصة. ويمثل نموذجا، رائدا في إفريقيا، للإدماج الكامل لسلسلة التجارة الخارجية له آثار إيجابية لا يمكن إنكارها تم تسجيلها منذ إطلاق المنصة المذكورة.

يُظهر هذا المشروع، الذي يتم تبنيه على أعلى مستوى من قبل الحكومة المغربية، وعيا حقيقيا بضرورة التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تبسيط، وتجويد بيئة الأعمال وتحسينها وشفافيتها.

يمثل « بورتنيت » حاليا، بفضل تصميمه الإبداعي وقابليته للتطوير ومواكبته عن قرب، الشباك الوطني الوحيد الذي يتيح تدبير إجراءات التجارة الخارجية في كل أوجهها البحرية، وعبر الموانئ، والبرية، والجوية، واللوجيستية، والتجارية. إنه، بذلك، نموذج فريد من نوعه للاندماج الكامل لسلسلة التوريد.

يهدف إعداد هذا الدليل، الذي كان ثمرة التعاون بين لجنة بيئة الأعمال التابعة للاتحاد العام لمقاولات المغرب وشركة بورتنيت. ش.م ، إلى إخبار المقاولات ومختلف الفاعلين الاقتصاديين بمفهوم الشباك الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية وشرح مزايا استعمال نافذة تتيح الولوج لجميع الخدمات المرتبطة ببيئة التجارة الخارجية.

يعرض هذا الدليل بصورة مفصلة أساسيات استعمال « بورتنيت » ، الخدمات التي يتيحها، ويسلط الضوء على تطوره وآفاقه المستقبلية. وهو أيضا وسيلة للتحسيس موجهة للمقاولات المهتمة بالمزايا التنافسية التي يتيحها من حيث الوضوح والاندماج في تنفيذ العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

جلال بنحيون
المدير العام لشركة بورتنيت ش.م.

أحمد رحو
رئيس لجنة بيئة الأعمال التابعة للاتحاد العام لمقاولات المغرب

السياق

خلال العقود الأخيرة، وضعت إدارات الجمارك نُظما آلية من أجل تحسين تيسير التجارة وتحقيق أهدافها، بطريقة أكثر فعالية، في مجال تحصيل الإيرادات والحماية الاجتماعية ومن أجل تقديم المعلومات العملياتية للحكومات.

بفضل التطور الذي تحقق في مجال تكنولوجيا الاتصال، تمكنت الحكومات إلى حد كبير من تحسين الخدمات التي تقدمها. فكل تطور جديد جلب عروضا جديدة سيتمكن بفضلها الإطار التنظيمي للتجارة العالمية من التحول. هذه التطورات لم تَطل فقط التكنولوجيات الحديثة، بل هي موجودة أيضا في الفلسفات والمعماريات التشغيلية الجديدة التي مكنت من تعزيز نتظيم وفعالية الفاعلين التجاريين، وما وصول مفهوم « الشباك الوحيد » إلا واحد من هذه التطورات.

يعد « الشباك الوحيد » فلسفة حكامة تؤدي إلى تطور في البنيات الحكومية التقليدية في اتجاه تعاهدات جديدة أكثر استجابة لحاجات المواطنين والمقاولات. من خلال مقاربة « الشباك الوحيد »، سيتم تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين والفاعلين التجاريين عن طريق واجهة وحيدة للإدارة. وستصبح الترتيبات التنظيمية المعقدة المعتمدة في تقديم الخدمات شفافة بالنسبة لمستخدمي هذه الخدمات، مما سيمكن من الزيادة في الفعالية مع تقليص التكاليف المرتبطة بعمليات تقنين أنظمة العمل على المعاملات.

في هذا السياق، تم إطلاق مشروع « بورتنيت » في عام 2008 من قبل الوكالة الوطنية للموانئ في بيئة من المنافسة التجارية الدولية وفي تنام متصاعد لحركة الملاحة بالموانئ المغربية، ولاسيما الحاويات.

يعد تنفيذ « بورتنيت » ثمرة سنوات من العمل الجاد المشترك الذي لا يزال مستمرا. مجتمع يضع، بالإجماع، المقاولة والاقتصاد الوطني في صلب اهتماماته. وهكذا، فإن الشباك الوحيد « بورتنيت » يهدف إلى تنسيق جميع عمليات تَوجه المقاولات للمهنيين (B2B) وتَوجه المقاولات للحكومات (B2G) المتعلقة بالتجارة الخارجية التي تتم عبر جميع نقط التجارة عبر الحدود بمساهمة موردي الخدمات العامة والخاصة.

يقع « بورتنيت » حاليا عند تقاطع استراتيجيات عدة جهات حكومية، فهو بالتالي في محور استراتيجية التنمية الوطنية، واضعا الفاعل الاقتصادي الوطني في صلب هذه الاستراتيجية.

2. ما هو « بورتنيت » ؟

« بورتنيت »، الشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية هو أداة معلوماتية تمكن من معالجة، في شكل إليكتروني، الأذون، والتراخيص، والشواهد، والوثائق الجمركية أو غيرها المسلمة من أجهزة الدولة المختصة، من أجل إنجاز عمليات محددة في الاستيراد والتصدير. ويضمن التطور المعلوماتي المتاح السلامة التكنولوجية والقانونية لمختلف الوثائق عند إدماج التوقيع الرقمي والأداء الإليكتروني عبر الإنترنت.

ومن ثمة، فإن « بورتنيت » يمكن الفاعلين الاقتصاديين، من خلال اندماج تدريجي لسلاسل التوريد الخاصة بهم وتلك الخاصة بموردي الخدمات العامة والخاصة، من التحكم بشكل أفضل في تعقيد المبادلات المتعلقة بالاستيراد والتصدير.

3. « بورتنيت »، تغيير النموذج

يستند « بورتنيت » إلى نموذج جديد، هو إعطاء الأولوية للمقاولة.

يعمل الشباك الوحيد على تحليل عمليات المراقبة الرسمية من وجهة نظر الفاعل التجاري ويبحث في جميع التفاعلات الممكنة بين الفاعلين التجاريين وأجهزة تقنين أنظمة العمل، مع العمل على تجريد الأقسام داخل الإدارة. ولا شك أن مثل هذه المقاربات تسلط الضوء على كل التكرار والازدواجية التي تطال الإجراءات وعموما النقص في المردودية عند استكمال الإجراءات المتعلقة بتقنين أنظمة العمل عبر الحدود. وتمكن هذه المقاربة التحليلية من تحديد سلسلة من الحلول لتبسيط، إلى حد كبير، الواجهة بين الإدارة والفاعلين التجاريين، مع إعطاء توجه جديد للإجراءات ومع إعادة تنظيم البيانات اللازمة لتقنين أنظمة العمل.

4. لماذا « بورتنيت » ؟

تقليديا، كانت العديد من المنظمات تشارك في عمليات التجارة الخارجية. وكانت كل واحدة منها مسؤولة عن التنظيم والمراقبة بواسطة مجموعة من النصوص التشريعية وكل واحدة منها تؤدي مهامها بصورة مستقلة، بصرف النظر عن دور الجهات المعنية الأخرى، مع الدفاع عن مصالحها الخاصة.

ولم يكن هناك هدف مشترك من شأنه تمكين جهات المراقبة من العمل بكيفية منسقة. لذلك، لم يكن هناك لا تفاعل ولا توحيد للمفاهيم.

ومن جهة أخرى، كان يتعين على المستوردين التنقل وطلب الوثائق الجمركية لدى كل منظمة معنية على حدة.

تم اتخاذ قرار إنشاء « بورتنيت » من أجل وضع حد للنظام السابق، الذي كانت فيه جميع الجهات المتدخلة في التجارة الخارجية تنجز الإجراءات بطريقة غير منظمة، دون حدود، ودون أي نقطة التقاء ووفق أنماط إجرائية متباينة. نتيجة لذلك، كانت بعض المقتضيات متكررة، لأن في غياب التفاعل، وإدارة البيانات وترميز اللغات، لم تكن قابلة للتحديد إلا داخل جهة معينة. مما أدى إلى تعطل تنفيذ الإجراءات والإساءة إلى الشفافية وفعالية القطاع العام.

تشمل سلسلة الإجراءات العامة المرتبطة بالنشاط التجارة الخارجية عدة جهات العامة وكذا جهات خاصة

(البنوك ووكلاء الشحن ...)، وتمثل 30٪ على الأقل من الإجراءات التجارة. وتؤدي تكاليف المعاملات هذه، الناتجة عن أنشطة تتعلق بالتجارة الخارجية، إلى زيادة النفقات العامة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تأثير نسبي على الاستثمارات يرفع من سعر السلع والخدمات.

وكان الهدف هو وضع إجراء يمكن المستوردين من استكمال إجراءاتهم من أماكنهم، دون الحاجة إلى التنقل إلى المؤسسات المالية ولا إلى مؤسسات الدولة. وكان من الأنسب إنشاء نموذج منديج وسهل الاستخدام وجد مؤكد وقابل للإنجاز عن طريق الإنترنت.

5. مؤهلات ومزايا بورتنيت

يعد وضع شباك وطني وحيد لتبسيط التجارة الخارجية أداة ضرورية لتحسين فعالية السلسلة اللوجيستية للتجارة الخارجية، وجودة الخدمة، ولتقليص وقت الانتظار وأجل بقاء السلع سواء في الاستيراد أو في التصدير. هو أيضا أداة فعالة لمعالجة الصعوبات والغموض في هذا المجال.

يحسن « بورتنيت » تنافسية سلسلة التجارة الخارجية وذلك بضمان :

- الرفع من فعالية السلاسل اللوجيستية للفاعلين الاقتصاديين وموردي الخدمة من القطاع العام والخاص.
- تسريع وثيرة عبور السلع عبر الحدود في الاستيراد والتصدير.
- إرساء بيئة مواتية لتنافسية الفاعلين الاقتصاديين مع إمكانية العمل في الوقت المناسب.
- تقليص الغموض بشأن الوقت وتكاليف الخدمات اللوجستية.
- تحسين بيئة الأعمال، والحكامة الجيدة وتعزيز الشفافية في العلاقات مقاولات - إدارات.
- تبسيط وتسريع مساطر وإجراءات دخول أو خروج السلع.
- تحسين تتبع مسار العمليات في كل وقت، والقدرة على الاستباق والتخطيط بفضل الجودة والتداول الجيد لتدفق المعلومة.

باختصار، يمكن بورتنيت من تنسيق المساطر من أجل تحسين الفاعالية التجارية.

في ما يتعلق بالمستخدمين، تم تحديد المزايا التالية :

- تخفيض المصاريف المرتبطة بالتنقل المادي من أجل استكمال الإجراءات.
- تخفيض مصاريف البريد.
- تخفيض المصاريف المتعلقة بالوثائق.
- تخفيض تكلفة الإجراءات:

- تأمين العمليات المنجزة .
- القضاء على الامتيازات والمعاملات التفضيلية غير المبررة.
- حذف المراحل أو الوثائق التابعة ذات الصلة بالإجراءات.
- تقليص أجل الرد على المستخدمين.
- ولوج 24 ساعة / 24 ساعة وطيلة أيام السنة.

امتيازات خاصة بالجهات الإدارية :

- الاقتصاد في تكلفة الورق.
- الاقتصاد في مصاريف التنقل وحفظ الوثائق.
- الزيادة في عدد مستخدمي المؤسسة .
- اتساع النطاق الجغرافي لإجراء.
- إرضاء المستخدمين بخصوص الإجراء والمؤسسة.

6. الجهات المعنية ببورتنيت

الشكل: مجموعة التجارة الخارجية

يتطلب إنجاز عملية تجارة خارجية أيا كان اتجاهها (استيراد أو تصدير)، وكيفما كانت طريقة النقل المختارة (بحرية، جوية، برية، برية مع MEAD) عددا من المعاملات والمتدخلين.

تنقسم هذه المجموعة المهمة من المنظمات من القطاع العام والخاص التي سيعمل بورتنيت على دمج وتنسيق إجراءاتها، مع التقيد بالأنظمة المعمول بها، إلى:

المستخدمين: المستوردين، المصدرين ومن يمثلونهم، ووسطاء العبور المعتمدين لدى الجمارك.

المتدخلين: الأبناك، الوكلاء البحريين، المناولين، المكاتب، الإدارات والوزارات.

أجهزة الرقابة : الإدارات (MCI موزع منتجات أبل « Apple » بالمغرب، المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، المكاتب، إدارة الجمارك والوزارات).

الشركاء : الاتحادات الكونفيدرالية، التحالفات والجمعيات المهنية الوطنية والدولية.

7. الخدمات المقدمة من قبل الشباك الوحيد بورتنيت

إن عملية تقليدية للتجارة الخارجية تستلزم تدخل عدة جهات. تنجز كل جهة، بصورة منعزلة، ما يزيد عن 4 عمليات مختلفة وتدلي بوثائق قصد الإرسال لمتدخل آخر في السلسلة ويتعين على الفاعل الاقتصادي أن يتعامل مع كل من هؤلاء الفاعلين.

وهكذا، يمنح الشباك الوحيد بورتنيت للفاعل الاقتصادي إمكانية إرسال، في نقطة واحدة وفي مرة واحدة، جميع المعلومات والوثائق المطلوبة من جميع الشركاء من القطاع العام أو الخاص في إطار الإجراءات المرتبطة بتجارة الاستيراد، أو التصدير أو العبور.

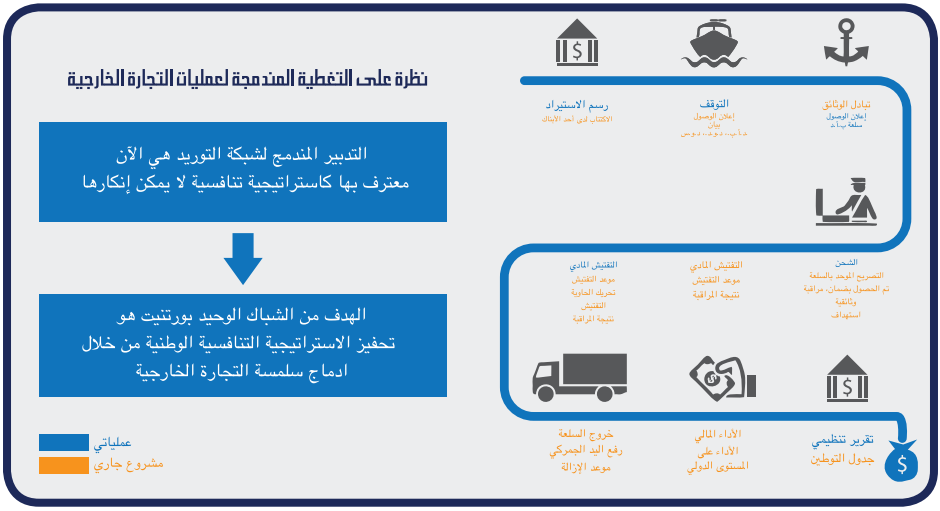

يستفيد الفاعلون من خروج وتخليص جمركي للبضائع بصورة أسرع، مما يتيح لهم تسريع سلسلة التزويد. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين الشفافية وزيادة إمكانية التنبؤ من شأنه أيضا تقليص احتمالات الغش، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص.

حتى الآن، ومن أجل تغطية جميع عمليات التجارة الخارجية بطريقة مندمجة، تقدم منصة بورتنيت تشكيلة واسعة من الخدمات والتدابير المتاحة لمستخدمي وشركاء الشباك الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية في توافق مع القانون.

من بين الخدمات المتاحة على بورتنيت :

التخلي عن الطابع المادي للمساطر :

إن الهدف الأساسي من بورتنيت في نهاية المطاف، هو تجريد جميع مساطر التجارة الخارجية من الطابع المادي. وهذا يتأتى من خلال التبسيط والتخلص التدريجي عن المساطر اليدوية نحو معالجة إليكترونية، بفضل استعمال تقنيات المعلومات والاتصالات. وذلك بهدف تقليص أكبر لتكاليف وآجال إنجاز المعاملات، وتأمين الإيرادات والمساهمة في تحسين بيئة الأعمال.

من أجل بلوغ هذا الهدف والتخلص من الورق والتنقل المادي للمقاولات، تم تطوير ووضع حزمة من التدابير والأنظمة المعلوماتية بالتنسيق مع جميع مكونات مجموعة بورتنيت، من أجل ضمان السلامة القانونية للوثائق وتأمين المعاملات.

سيضمن هذا التخلي عن الطابع المادي للمساطر نزاهة في بيئة الأعمال عن طريق الحد من الاتصال المادي مع الوكلاء الإداريين والقضاء على التعاملات الانتقائية.

تبسيط عمليات الاستيراد والتصدير :

التخلي عن الطابع المادي لسند الاستيراد:

مكن القرار الوزاري من التنفيذ الفعلي للدورة غير المادية لاكتتاب سندات الاستيراد منذ 26 شتنبر 2014 ومن تعميمها في يونيو 2015.

وهكذا أصبح بورتنيت هو المسؤول حصريا على العمليات التالية :

- الاكتتاب، ما قبل التوطين، التوطين البنكي لسند الاستيراد.
- النظام المالي والاقتطاعات الجمركية وتدقيق سند الاستيراد.
- تغيير الشباك التوطيني لسند الاستيراد.
- التتبع في الوقت المناسب للقوانين والأنظمة الأساسية لسندات الاستيراد والتصدير لدى مختلف المتدخلين:

الـوزارة المكلفـة بالتجـارة الخارجيـة، والأبنـاك المتواجـدة بالمغـرب، وإدارة الجمـارك والضرائـب غـير المبـاشرة، ومكتـب الـصرف.

سـيمكن تبسـيط عمليـة الاسـتيراد بعـد تعميـم الـدورة غـير الماديـة مـن تخفيـف، بشـكل كبـير، مسـطرة سـند الاسـتيراد مـن خـلال إلغـاء الإيـداع والتنقـل المـادي للوثائـق ذات الصـلة عـلى طـول الـدورة.

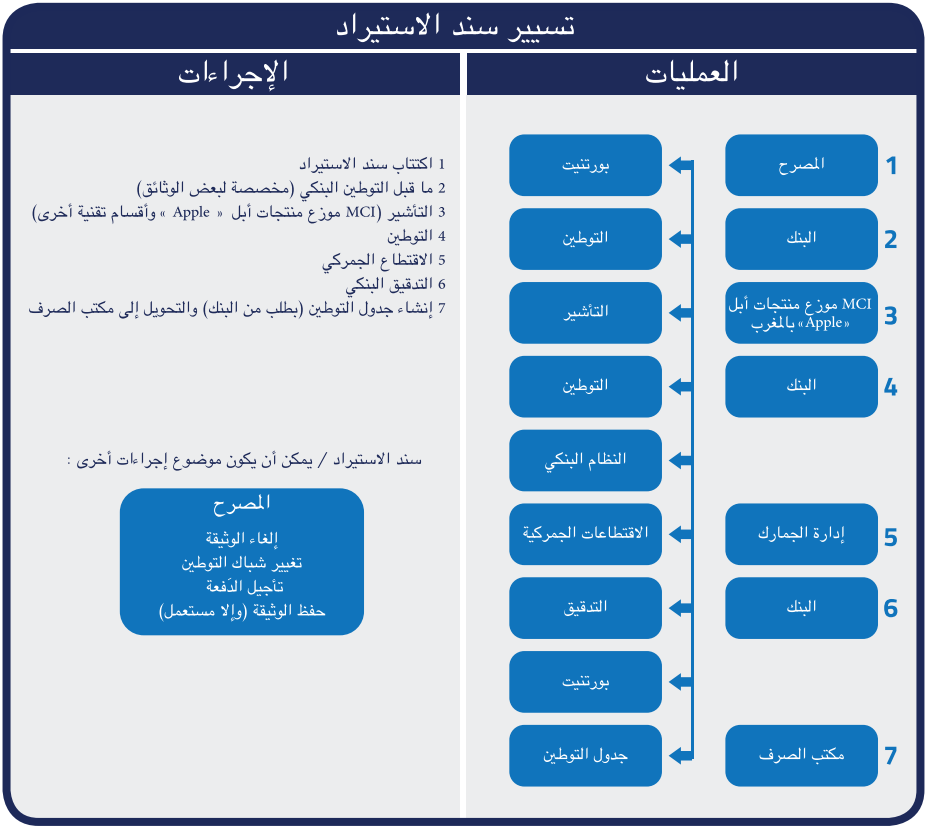

خطاطة وصفي لعملية اكتتاب سند استيراد

التخلي عن الطابع المادي لرخصة التصدير:

• رخصـة التصـدير هي وثيقـة يلـتزم المصـدر مـن خلالهـا باحـترام مقتضيـات أنظمـة الـصرف وإعـادة منتجـات التصـدير. يتعلـق الأمـر فقـط بالسـلع الخاضعـة لموافقـة وزارة التجـارة الخارجيـة.

• تتطلب معالجة رخصة تصدير مجموعة من الإجراءات:

- اكتتاب رخصة التصدير
- التأشير على رخصة التصدير
- الاقتطاع الجمركي
- إذا لم تكن الرخصة موضوع اقتطاع، فإنها قد تخضع ل:
- الإلغاء

- تبدأ المسطرة من إنشاء المصدر أو مصرحه لإذن التصدير على بورتنيت وتنتهي بتدقيق الصادرات من قبل مكتب الصرف بعد إرسال ما يثبت إعادة المصدر للأموال.

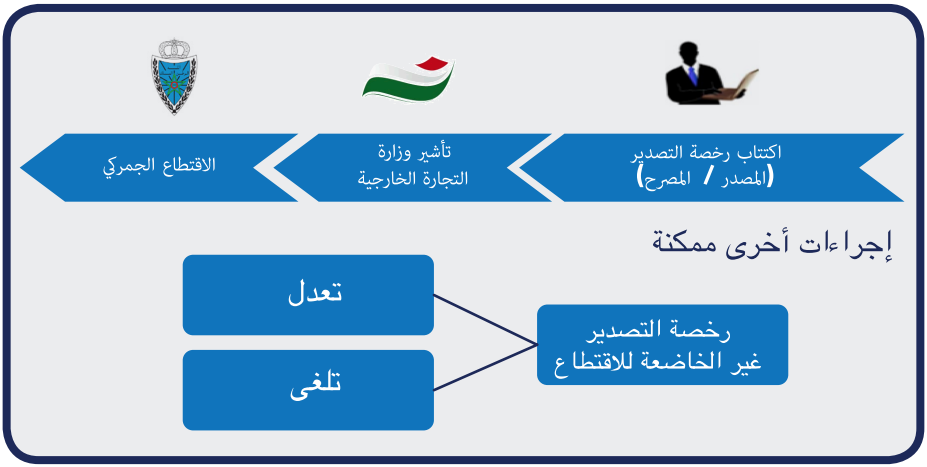

تتبع إيصال البضائع في الوقت الحقيقي مع نظام تنبيه آني :

من خلال اتصاله ببورتنيت والولوج إلى مختلف القوائم، يمكن للمستخدم تتبع، في الوقت الحقيقي، مختلف مراحل التي تمر بها سلعته:

- تتبع وتعقب مكان ووضع السلعة على الإنترنيت مع ضمان سرية المعطيات
- الاطلاع على إعلانات وصول السلعة
- الاطلاع على عمليات التوقف المرتقبة بالنسبة لجميع الموانئ المغربية
- الاطلاع على تحركات السفن
- تتبع مسار السلعة.

تسهيل عمليات التخليص الجمركي والإزالة :

مـن خـلال التفاعـل الأوتوماتيـكي لبورتنيـت مـع نظـام معلومـات الجمـارك والـشركاء الآخـرين، ويتمكـن المسـتخدم مـن :

- جمع بصورة إليكترونية الوثائق المادية ما قبل تخليص السلعة، وتلك المتعلقة بتخليص وإزالة السلعة.
- الولوج المباشر من أجل الاطلاع ونشر : التصاريح الموحدة بالسلعة، والسند الواجب تسليمه، ورفع اليد.

تسهيل طرق مراقبة السلعة:

- النقل الأوتوماتيكي للوثائق المطلوبة للأجهزة المعنية بمراقبة السلعة.
- الولوج في الوقت الحقيقي لجدول فحص السلعة من قبل الأجهزة المعنية بالمراقبة والجمارك.
- التتبع عن بعد لعملية المراقبة الجمركية وغير الجمركية.

تتيـح منصـة بورتنيـت تدبـيرا منسـقا للمراقبـة الماديـة للسـلع مـن قبـل الجمـارك وهيئـات المراقبـة الأخـرى غـير الجمركيـة (MCI مـوزع منتجـات أبـل « Apple » بالمغـرب، المكتـب الوطـني للسـلامة الصحيـة للمنتجـات الغذائيـة)

في الواقـع، تسـير المنصـة الجـدول الزمـني للتفتيـش عـن طريـق نقـل تاريخ المراقبـة المقـترح مـن قبـل الجمـارك إلى الأجهـزة الأخـرى، التـي توافـق عليـه قبـل إرجاعـه للجمـارك مـن أجـل تحديـد موعـد التفتيـش. يـتم إرسـال تبليـغ آني عـبر المنصـة إلى المنـاول قصـد تحريـك الحاويـة، موضـوع التفتيـش، مـن أجـل الـزيارة.
تعمل المنصة أيضا، على النقل الأوتوماتيكي للوثائق المطلوبة إلى الهيئات المعنية بمراقبة السلعة.
يمكن للمستورد أيضا عبر بورتنيت أن يتابع في الوقت الحقيقي عملية المراقبة الجمركية وغير الجمركية.

يمكن هذا التنسيق في المراقبة الذي يتيحه بورتنيت من:

- الاستباق والتتبع في التخطيط لعملية المراقبة المادية للسلع.
- تدبير جيد للطاقة الاستيعابية للمكان المخصص للزيارة المادية للحاويات.
- ضبط الآجال المتعلقة بعملية المراقبة (يوم 2+ على الأكثر).
- تقليص مدة بقاء السلع بالميناء.

شكل : خطاطة وصفية لعملية مراقبة السلع

مواكبة ومساعدة المستخدمين في الوقت الحقيق:

يلتزم بورتنيت بأن يمنح لمستخدميه خدمة من المستوى العالي. ذلك أن الشباك الوحيد يستطيع منح خدمة 24 ساعة / 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع. خدمات بورتنيت في تطور وتحسن مستمرين، بفضل تفاعل مستمر مع المستخدمين والفاعلين في مجال التجارة الخارجية وفهم جيد لمحيط كل منهم.

تدبير الشكايات : يوفر بورتنيت لمستخدميه خدمة الشكايات عبر الإنترنت. هذا الإجراء يشمل جميع

الشكايات الموجهة لجميع الشركاء ويرسل الشكاية إلى الجهة المعنية من الإدارة أو إلى الشريك المعني من أجل معالجة آنية ورد في أقرب الآجال. كما يتيح أيضا رؤية واضحة وتتبع دقيق لتقدم معالجة طلبات المساعدة والشكايات. يمكن الولوج لهذه الآلية عبر البريد التالي : www.reclamation.portnet.ma

التكوين : عن طريق برامج موجهة خصيصا لكل فاعل من القطاع العام أو الخاص من مجتمع التجارة الخارجية، يوفر بورتنيت برامج تكوين تهدف إلى ضمان الفهم الجيد ونجاح الشباك الوحيد داخل مجتمع التجارة الخارجية في عمومه. يستطيع بورتنيت أيضا الاستعانة بالخبرة في التكوين للعديد من الشركاء من بينهم معد التكوين المينائي.

الاطلاع على دليل ملاك السفن، ووكلاء النقل البحري، ووكلاء الشحن المعتمدين لدى الجمارك، مستودع السفن، تصنيف السلع الخطيرة، تحديد المواقع، توقع التوقفات ...

الولوج إلى الإحصائيات الظرفية والقطاعية.

الولوج إلى مساطر الاستيراد والتصدير.

تجدون جميع إرشادات الاستخدام مفصلة مع المزايا والخدمات المتاحة على بورتنيت في نسخة قابلة للتحميل على **www.portnet.ma**، قسم الدعم.

8. تقرير الحالة والآفاق المستقبلية

منذ إنشائها تسعت بورتنيت ش.م. بالتعاون مع جميع الفاعلين في مجال التجارة الخارجية إلى العمل على دعامات تحسين تنافسية الفاعلين الاقتصاديين بالمغرب. وتتمحور المهام الأساسية لبورتنيت حول :

- الرفع من فعالية السلاسل اللوجيستية للفاعلين الاقتصاديين ولموردي الخدمة من القطاع العام والخاص.
- تسريع عبور السلع عبر الحدود في الاستيراد والتصدير.
- إرساء بيئة مواتية لتنافسية الفاعلين الاقتصاديين مع إمكانية العمل في الوقت المناسب.
- تقليص الغموض بشأن الوقت وتكاليف الخدمات اللوجستية.
- تحسين بيئة الأعمال، والحكامة الجيدة وتعزيز الشفافية في العلاقات مقاولات - إدارات.
- تبسيط وتسريع مساطر وإجراءات دخول أو خروج السلع عن طريق التخلي عن طابعا المادي.
- تحسين تتبع مسار العمليات في كل وقت، والقدرة على الاستباق والتخطيط بفضل الجودة والتداول الجيد لتدفق المعلومة.

مكنت هذه الخطوة من تحقيق عدد مهم من الإنجازات والنتائج هذه أهم مؤشراتها :

- ما يزيد عن **19200 مستورد** مندمج.

- ما يزيد عن **24000 مستخدم** مندمج.
- ما يزيد عن **133** وكيل نقل بحري و **وكلاء** السفن متبادلة الصلة.
- ما يزيد عن **20** هيئة عامة وخاصة مفتاح متبادلة الصلة.
- ما يزيد عن **760 وكيل شحن** مندمج معتمد لدى الجمارك .
- ما يزيد عن **315 681** رسالة تم تبادلها في 2015.
- **15 بنك** متصل واقعة بالمغرب .
- ما يزيد عن **900 توقف** يسجل شهريا.
- عملياتي ب **9 موانئ** تجارية بالمغرب.

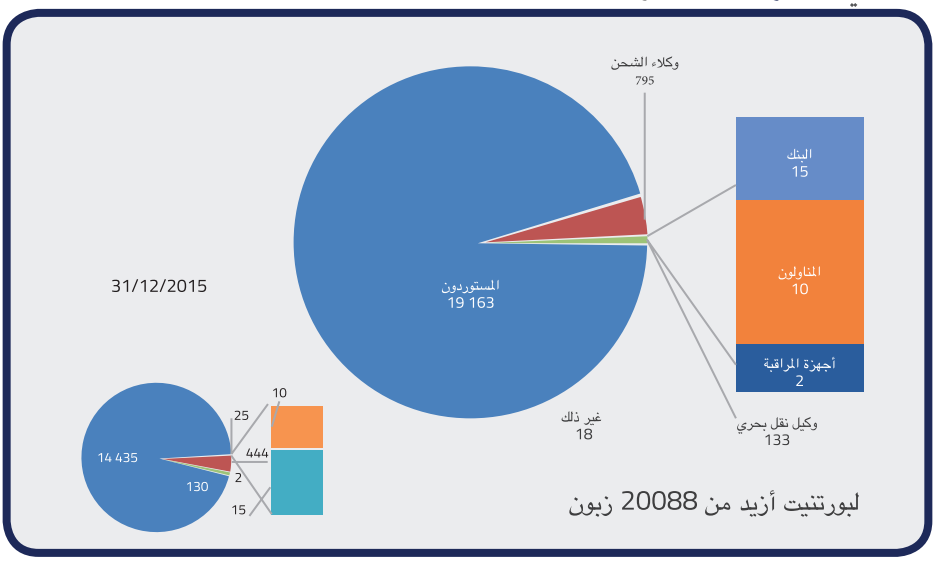

لبورتنيت أزيد من 20088 زبون

تحسين مستمر لأداء سلسلة قيمة التجارة الخارجية

ساعتان و37 دقيقة الأجل المتوسط في توطين IP	**35** ساعة الأجل المعجل للإعلان	**60** ساعة الأجل المتوسط بين تفريغ الحاوية وإيداع SGD
يوم و نصف أجل التفتيش المنسق ابتداء من إيداع SGD	**35** ساعة الأجل المتوسط لتفريغ الحاويات ابتداء من الميناء بعد الإفراج	خمسة أيام و72 المدة المتوسطة للتخزين

دائما بهدف تبسيط وإدماج جميع المساطر المتعلقة بالتجارة الخارجية، أهم آفاق تطور بورتنت المستقبلي هي كالتالي :

- إلغاء الأوراق وتحقيق هدف صفر ورقة.
- التقليل من الاتصال البشري من خلال التخلي عن الطابع المادي لجميع المساطر المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- تتبع جميع العمليات في الوقت الحقيقي.
- تأمين المعلومات وتحسين الإيرادات.
- تحسين بيئة الأعمال.
- ما يزيد عن **10000** فاعل اقتصادي متصل.
- ما يزيد عن **50** فاعل « MEAD » مندمج.
- التعميم على مستوى حركة الملاحة عبر المطارات بالخمس مطارات الرئيسية بالمغرب.
- التعميم على مستوى الحركة البرية.

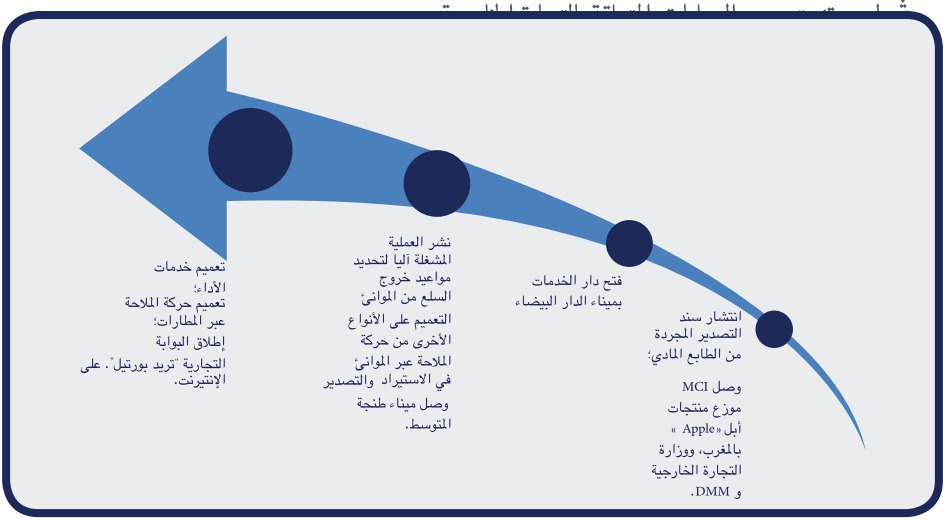

شكل :الأوراش الجارية والمراحل المستقبلية

9. الولوج إلى الشباك الوحيد بورتنيت

- الولوج إلى منصة بورتنيت : www.portnet.ma
- بوابة بورتنيت على الإنترنيت : www.portnet.ma/portail
- تحميل مسطرة الانخراط والاشتراك في خدمات بورتنيت : www.portnet.ma/portail Rubrique Support
- تحميل دلائل المستخدمين : www.portnet.ma/portail Rubrique Support
- للاتصال بخدمة دعم المستخدمين مكتب المساعدة :
- منصة الشكايات : www.reclamation.portnet.ma
- الهاتف : +212.522.448.918 / +212.522.308.645
- الرقم الأخضر الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية 0800.004.041
- بورتنيت ش.م. : الواقع مقرها بميناء الدار البيضاء، عمارة القبطانية، الطابق الثاني – ميناء الدار البيضاء المغرب
- البريد الإليكتروني : contact@portnet.ma

10. مسرد

تبادل البيانات الإليكترونية : هو تقنية تحل محل التبادل المادي للوثائق بين المقاولات (الطلبيات، الفواتير، سندات التسليم ...) من خلال عمليات تبادل، وفقا لشكل موحد بين أجهزة الكمبيوتر المتصلة بخطوط مخصصة أو شبكة (خاصة) ذات قيمة مضافة. تتم هيكلة البيانات وفق قواعد تقنية دولية مرجعية (مثل: « Edifact » قواعد الأمم المتحدة لتبادل البيانات الإلكترونية في الإدارة والتجارة والنقل). على سبيل المثال، إرسال طلبية عن طريق الفاكس ثم إدخالها من قبل أحد المستخدمين من المقاولة الموردة، تم استبداله بإرسال معلومة موجهة إلى حاسوب المقاولة الموردة القادرة على معالجة الطلبية.

سند الاستيراد : يمكن أن يتمثل سند الاستيراد في الالتزام بالاستيراد، سواء على شكل رخصة استيراد، أو على شكل تصريح مسبق بالاستيراد.

- الالتزام بالاستيراد هو سند يتم اكتتابه من أجل استيراد السلع المسموح باستيرادها. مدة صلاحيته ستة أشهر ابتداء من تاريخ التوطين.
- رخصة الاستيراد هو سند يتم اكتتابه من أجل استيراد السلع موضوع تدابير القيود المنصوص عليها في

القوانين والأنظمة التي تخضع لها التجارة الخارجية. مدة صلاحيتها ستة أشهر، ابتداء من تاريخ تسليمها من قبل الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية.

التصريح الموحد بالسلع: التصريح الموحد بالسلع أو التصريح المفصل هو عقد قانوني يمكن بموجبه لشخص مادي أو معنوي أن:

- يبدي رغبته في تخصيص نظام جمركي محدد للسلعة التي يستوردها (لاستهلاك، النظم الاقتصادية، إلخ.) .
- يلتزم، تحت طائلة العقوبات القانونية، باستكمال الالتزامات الناتجة عن هذا النظام الجمركي (أداء الرسوم والضرائب المستحقة، التصدير بعد المعالجة، إلخ.) .
- يدلي بجميع الوثائق الضرورية للتعريف بالسلعة ولتطبيق التدابير الجمركية أو غيرها التي تقع على عاتق الإدارة. تمثل هذه الوثائق رفقة التصريح المفصل وثيقة غير قابلة للتجزيء.

يجب أن تكون جميع السلع المستوردة موضوع تصريح مفصل مضمنة باستمارة تسمى « التصريح الموحد بالسلع» . الإعفاء من الرسوم والضرائب لا يعفي من هذا الالتزام بالتصريح .

التوطين : عملية تتمثل في العمل على ضمان أداء ورقة تجارية عن طريق بنك يخصم من حساب المدين المبلغ المشار إليه في الورقة التجارية. يتعلق الأمر بتعيين الشباك البنكي الذي يجب أن يتم فيه أداء سند استيراد .

إدمـاج
تنـافسية
نـمـاء

أهدافنا :

- سلاسة المساطر
- استباق المعلومة والفعل
- تحسين تنافسية المقاولات الوطنية
- إقامة شبكة تواصل الشركاء
- التوافق مع المعايير الدولية
- إندماج سلسلة التوريد

يقع مقرها بميناء الدار البيضاء، عمارة القبطانية، الطابق الثاني
الهاتف : +212.520.473.102
الفاكس :+212.520.473.101
الموقع الإليكتروني : www.portnet.ma

لتاحميل تطبيق CGEM على الهواتف الدكية

ANDROID APP ON Google play

Disponible sur App Store

www.cgem.ma

www.facebook.com/MarocCgem

CGEM_MA

CGEM TV

PORTNET

الشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية

Guichet Unique National des Procédures du Commerce Extérieur

Enceinte du Port de Casablanca, Bâtiment de la capitainrie, 2ème étage Port de Casablanca, 20000, Casablanca - Maroc

Tél. : +212 520 473 102
Fax : +212 520 473 101
Website : www.portnet.ma

CGEM

الإتحاد العام لمقاولات المغرب

Confédération Générale des Entreprises du Maroc

23, Bd. Mohamed Abdou, Quartier Palmiers, 20340 Casablanca - Maroc

Phone : +212 522 997 000
Fax : +212 522 983 971
Website : www.cgem.ma